



إذا ألقينا نظرة على خريطة تركيا، سنجد أن علاقاتها باتت مأزومة (أو على الأقل غير ودية) اليوم مع جميع جيرانها، من روسيا إلى إيران والعراق وسوريا، إضافةً إلى خصوماتها التقليدية مع أرمينيا وقبرص واليونان وبلغاريا. أين نحن اليوم من سياسة تصفيير المشكلات الشهيرة لصاحبها أحمد داود أوغلو التي أجهز عليها اندلاع ثورة الحرية والكرامة في الجارة سوريا؟

المفارقة اللافتة في هذه اللوحة أن الجار الوحيد الذي ما زالت تركيا أردوغان على علاقة طيبة معه هو إقليم كردستان في شمال العراق. ولعل الزيارة الخاطفة التي قام بها داود أوغلو إلى كركوك قادماً من أربيل، تدلل على مدى تخطيط حكومة أردوغان أمام الاستحقاقات الإقليمية وامتداداتها إلى الداخل التركي.

الانعطافة الحادة التي قامت بها تركيا في سياستها السورية، أدت إلى خسارة كبيرة لا تتحملها تركيا الحبلى بمشكلاتها الداخلية المزمنة، ولم تكن «القوة الناعمة» ذات الثقل الاقتصادي – التجاري مستعدة لتداعياتها. خسرت تركيا حليفها في النظام السوري ولم تكسب صداقته الشعب السوري في محنته الكبرى. واتضح أن التصريحات العاطفية والنارية لا تكفي وحدها لوقف نزف الدم على الحدود الجنوبية.

كشفت الجهود الدبلوماسية التي قامت بها حكومة أردوغان، في مطلع الثورة، مع نظام دمشق لدفعه إلى إجراء إصلاحات عميقية في النظام السياسي، عن جهلها الفاضح ببنية هذا النظام القائم على ديكاتورية بدائية ونزعه استعمارية ونهج إرهابي وفساد وقبح وكذب بلا حدود، فضلاً عن ارتباطه العضوي والمصيري مع إيران وتبعها في الإقليم و«بلطجتها» في دول الجوار.

ولم يقتصر الجهل التركي على بنية هذا النظام، بل تعداده إلى الفشل في قراءة ثورة الشعب السوري، فلم تر فيها حكومة أردوغان غير ثورة «الأكثرية السنوية» المضطهدة ضد نظام «أقلوي علوي»، فاحتضنت حركة الإخوان المسلمين التي رأت فيها القوة الرئيسية للمعارضة السورية. وتدخلت، من هذا المنظور الأ Hollow، في تشكيل المجلس الوطني السوري الذي سيفقد

الكثير من صدقته بسبب هيمنة الإخوان المسلمين عليه.

لا يتعلّق الأمر بموقف «علماني» معادٍ للإسلام السياسي (فهذا موقف نبوي منحاز إلى النظام السوري ولا علاقة له بالحاضن الاجتماعي للثورة)، بقدر ما يتعلّق بالعزلة الاجتماعية لـإخوان سوريا وغرتهم عن الواقع السوري منذ ثلاثة عقود بسبب اجتثاث حافظ الأسد لهم في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. بكلمات أخرى، لا يستقيم الأمر بهيمنة قوة سياسية ضئيلة الحجم والنفوذ الاجتماعي على الإطار الأهم للمعارضة السورية، مقابل تهميش دور المعارضة الجديدة التي أطلقها الثورة والمتمثلة في التشكيلات الميدانية وتعييراتها السياسية. وإذا كان تعطش الإخوان للعودة إلى الحياة السياسية في سوريا يتحمل قسطه من المسؤولية عن هذا الخطأ، وإذا كان لاستسلام بعض المعارضة العلمانية لهذا الترتيب، ومناكفات بعضها الآخر من خارج المجلس الوطني قسطها، فلا يمكن الحكومة التركية أن تتبرأ من دورها في كل ذلك.

كما لعبت العقدة الكردية التي تعاني منها تركيا دوراً خطيراً في تخطّي سياسة الحكومة التركية من الثورة السورية. نحن نتحدث عن عقدة «نفسية» مؤسسة لجمهورية أتاتورك التي قامت على سياسة التخلص من الأقليات الدينية (المسيحية واليهودية) وصهر العلوبيين في المذهب السنّي وتترىك الكرد والعرب والشركس واللaz وغيرهم من الجماعات القومية – الإثنية. هذه السياسات التي قامت على القسر والقمع الدموي والتهجير، فشلت مخلفةً وراءها جراحاً لم تندمل إلى اليوم. وإذا كان صعود حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية والتطلع الليبرالي والإيديولوجيا المحافظة، غذى بعض الآمال في حل تلك المشكلات المزمنة، فقد اتضحت بمرور الزمن والنجاحات الانتخابية المتتالية أن نزعة المحافظة الملزمة للدولة تغلبت على نزعة التغيير لدى السلطة السياسية.

حكومة أردوغان التي لم تحرك ساكناً إزاء إسقاط النظام السوري لطائرتها الاستطلاعية قرب شواطئ سوريا، استنفرت قواتها البرية ودفعاتها الجوية لمواجهة ما تراه من خطر سيطرة مسلحي حزب الاتحاد الديمقراطي – الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني – على الشريط الحدودي ذي الغالبية الكردية شمال سوريا، معتبرةً هذه السيطرة تهديداً لأمنها القومي. بذلك وقعت الحكومة التركية في الفخ الذي نسبه لها نظام دمشق بتسلیمه المناطق المذكورة لجماعة أوجلان. وسارع وزير الخارجية داؤود أوغلو إلى أربيل على أمل أن يساعد مسعود بارزاني في لجم مسلحي الحزب الكردستاني في شمال سوريا الخارج عن سيطرة قوات الأسد. بيد أن بارزاني الذي يتصرف كزعيم قومي للكرد في العراق وخارجه، ما كان له إلا أن يخذل الجار التركي، هو الذي سبق ورعى الاتفاق بين الفرع السوري لحزب أوجلان والمجلس الوطني الكردي في سوريا اتفاقاً لفتنة كردية – كردية في سوريا قد تمتد شرارتها إلى داخل الإقليم نفسه.

بيد أن مأزق أردوغان الأساس إنما يتمثل في مشكلته الكردية داخل تركيا. بعد سنوات أمضاها في وعد وردية بحل هذه المشكلة المزمنة حلاً سلبياً، وبوضع دستور مدني ديمقراطي عصري بما يتفق مع المعايير الأوروبية، نراه وقد استعاد المقاربة الأمنية العسكرية والبوليسية في «حل» المشكلة الكردية، مجازفاً برصيده الإيجابي الذي راكمه خلال السنوات الماضية.

ويزداد وضع أردوغان حرجاً عندما قام بتصفيّة دور الجيش في الحياة السياسية، فلم تبق له أية ذرائع يعلق على شماعتها تردد في ولوح الحل السلمي لحرب أهلية كلفت تركيا أكثر من أربعين ألف قتيل من الكرد والأتراك.

وهكذا أعلن أردوغان انحيازه إلى الشعب السوري ضد ديكاتورية الأسد الهمجية، في الوقت الذي فشل فيه في إنجاز التحول الديمقراطي والحل السلمي للمشكلة الكردية في تركيا، فكان كمن يرمي الناس بالحجارة وبيته من الزجاج.

لم يكتفِ أردوغان بهذا الخطأ، بل ضغط على المجلس الوطني السوري في كل مناسبة لئلا يستجيب مطالب الأحزاب السياسية الكردية، الأمر الذي ساهم في تعميق الشروخ الموجودة أصلاً في جسم المعارضة السورية.

تقف تركيا اليوم أمام مخاطر جدية على أنها القومي بسبب سياساتها المتخبطة من الثورة السورية. كرد سوريا الذين يزداد

لديهم الميل إلى الانفصال عن الجسم السوري، يضعون اليوم، بامتدادهم العراقي، جمهورية أتابورك أمام استحقاقات خيّل لورثته الإسلاميين أن غبار التاريخ غطى عليها. أضف نحو خمسة عشر مليوناً من العلوبيين الذين طالما تجاهلت الدولة التركية وجودهم وخصوصيتهم... ترى، هل سيبقون متفرجين على ما أصبح شائعاً في السيناريوهات المتداولة حول مستقبل سورية حلاً لـ «مسألتها العلوية»؟

المصدر : الحياة

المصادر: